الأداة النّحوية بين إشكالية المصطلح وشمولية المفهوم

الباحث: بن دومة النّاصر
جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس

توطئة:

ثبت في الدّرس النّحوي أنّ الإعراب فرع المعنى، إذ لا يستقيم الأوّل إلاّ بعد فهم الثّاني، ولذلك لا يمكن الحكم على الشّيء قبل تصوّره، فلو لم يدخل الإعراب الكلمة الّتي تتعاقب عليها المعاني المختلفة لالتبست لأنّ:« الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو: الفصل وإزالة اللّبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك ».[1]

يقول ابن القيّم (ت 751 هـ)،:« اختصّ الإعراب بالأواخر لأنّه دليل على المعاني اللاّحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلاّ بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته »[2]؛ لذلك ليس الهدف من ضبط أواخر الكلمات وإعرابها إلاّ الإبانة عن معانيها من خلال هذا الإعراب.

وإذا كان النّحو كما عرّفه أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392 هـ)، هو:« انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره...ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة وينطق بها وإن لم يكن منهم »[3]، فإنّ الإعراب ـ الّذي هو النّحو ـ أيضا: الإبانة عن معاني الألفاظ.[4] ولهذه الغاية كانت وظيفة النّحو العربيّ في درسه الأوّل: تخصيص المعنى وتحديده أكثر من ضبط المبنى وتنظيمه. يقول ابن جنّي في باب الرّد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني:«اعلم أنّ هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأمّلته عرفت منه وبه ما يؤنفك...ذلك أنّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها...فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها وأفخم قدرا في نفوسها ».[5]

وهكذا جاءت دراسة الأدوات في كتب النّحو العامّة وفي كتب حروف المعاني نظرية تعتمد على بعض الشّواهد القليلة، وإذا كان معنى الأداة لا يتّضح إلاّ بوظيفتها السّياقية، فإنّ دراسة هذه الأدوات في نصّ متكامل لابدّ أن تعطي نتائجها التّطبيقية الّتي قد تتّفق وتلك الأقوال النّظرية وقد تختلف معها.لذا اهتمت كتب إعراب القرآن ومعانيه بدراسة النّص القرآني من حيث علاقة النّحو بالمعنى، وتأتي دراسة الأدوات ضمن هذا الاهتمام.

وعناية النّحويين واهتمامهم بالمعنى قبل المبنى جعلهم يتوجّهون إلى دراسة الأدوات أو الرّوابط الّتي بين المفردات والجمل لما لها من أثر في الإبانة عن المعاني. ولم يكتف المتأخّرون بتناول المتقدّمين لها في بطون مصنّفاتهم من خلال أبواب النّحو المختلفة، ولكن أفردوها بتصانيف خاصّة كان من أشهرها: معاني الحروف للرّماني(ت 384 هـ)، وكتاب اللاّمات للزّجاجي (ت 337 هـ)، والأزهية للهروي (ت 415 هـ)، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي (ت 702 هـ)، والجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي (ت 749 هـ)، ومغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري(ت 761 هـ) الّذي بلغ فيه القمّة في دراسة هذه الأدوات.

وترجع عناية النّحويين بدراسة هذه الأدوات إلى ما لها من أهمّية كبيرة في فهم أساليب اللّغة وإدراك أسرارها وبيان جمالها، وتوقّف المعنى عليها، يقول المرادي في مقدّمة كتابه (الجنى الدّاني) :« لمّا كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلّتها وتيسّر الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها، فعرّت على الأذهان معانيها وأبت الإذعان إلاّ لمن يعانيها ».[6]

الأداة : المصطلح والمفهوم:

جاء في المعجم الوسيط أن الأداة تعني:«الكلمة الّتي تستعمل للرّبط بين الكلام»[7] فإذا كانت الأداة الآلة الّتي تقيم الحرفة، فإنّ الأداة الكلمة تقيم الكلام وتربط بين أجزائه، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المفردات والجمل.

ليس مفهوم الأداة عند النّحاة مستقرّا مبينا، فهناك خلافات كثيرة بينهم في هذا المفهوم ومدلوله، فسيبويه(ت 180هـ) م يورد في كتابه ذكرا للأداة، بل أورد ذكر الحرف الّذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وجعل منه (ثمّ) و(سوف) و (واو القسم) (ولام الإضافة) ونحوها.[8] والمبرّد (ت 285هـ) يفهم الأدوات فهما خاصّا بمعنى العوامل الّتي لها قوّة العمل في غيرها سواء أكانت حروفا أم أفعالا، فيقول: «واعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف».[9] ويقول في موضع آخر عن (إنْ) أنّها «أصل أدوات الشّرط، والهمزة أصل الاستفهام، وإلاّ أحقّ بالاستثناء والواو أحقّ بالعطف»،[10] فمثلما أطلق على الأفعال (أدوات) وقاس عملها على عمل الحروف العاملة في الأفعال أو الأسماء، يقول عن الحروف (أدوات الشّرط) ، ويقصد بها أنّ لها قوّة العمل في غيرها، فالأدوات هي العوامل. والزّجاجي (ت337هـ) يعقد في الإيضاح بابا خاصّا يتحدّث فيه عن خلافات النّحاة في تحديد مفهوم الحرف.[11]

وهناك خلافات أكبر بين الّذين صنّفوا كتبا مستقلّة في الأدوات، ولعلّ نظرة فاحصة في كتب: (اللاّمات) و(منازل الحروف) و(الأزهية) و(رصف المباني في شرح حروف المعاني)، وغيرها ممّا وصل إلينا، تقفنا على الاختلاف الكبير في طبيعة فهم هؤلاء للأدوات واضطرابهم، بل تناقضهم أحيانا، ولاسيّما بين ما جاء في كتاب (الجمل في النّحو) و(الإيضاح في علل النّحو) للزّجاجي وبين كتابه (حروف المعاني).

ولعلّ المشكلة الأبرز، هي عدم عناية هؤلاء المصنّفين برسم تحديد واضح لمفهوم الأداة، والكتابان الوحيدان اللّذان سدّا هذا النّقص هما: (الجنى الدّاني في حروف المعاني) للمرادي (ت749هـ)، و(مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ومع ذلك لم يسلما من الاختلاف في تحديد هذا المفهوم، على الرغم من تطوّر منهجيهما.

فقد عقد المرادي فصلا تحدّث فيه عن أهمية وضع تعريف جامع مانع لحرف المعنى، وعن الحدود الكثيرة الّتي وضعت له قبله، وانتهى إلى أنّ أحسن هذه الحدود قول بعضهم: «الحرف كلمة تدلّ على معنى، في غيرها فقط»[12] .ثمّ راح يبيّن عناصر هذا الحدّ، فقوله (كلمة) جنس:«يشمل الاسم والفعل والحرف. وعُلم من تصدير الحدّ به أنّ ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النّقل والوصل، وياء التّصغير، فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنّها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات، وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ ما، لإيهامها».[13]

وقوله: (تدلّ على معنى في غيرها)، فصل« يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء، لأنّ الفعل لا يدلّ على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء».[14]

وقوله: (فقط)، فصل ثانٍ« يخرج به من الأسماء، ما يدلّ على معنى في غيره، ومعنى في نفسه، فإنّ الأسماء قسمان: قسم يدلّ على معنى في نفسه، ولا يدلّ على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدلّ على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام والشّرط، فإن كلّ واحد منها يدلّ بسبب تضمّنه معنى الحرف، على معنى في غيره مع دلالته على المعنى الّذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقمْ أَقُمْ معه، فقد دلّت (مَن) على شخص عاقل بالوضع، ودلّت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشّرط، لتضمّنها معنى (إن) الشّرطية. فلذلك زِيدَ في الحدّ فقط، ليخرج به هذا القسم».[15] وبالتّالي فهو لا يرى أن تكون من ومثيلاتها في حيّز الأسماء، بعيدا عن حروف المعاني.

أمّا ابن هشام فقد تناولها من جانب موسّع باسم المفردات في باب: (تفسير المفردات وذكر أحكامها)، وشرح ذلك بقوله:« وأعني بالمفردات الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظّروف »[16] . وأكّد أنّ ما جاء في هذا الباب ليس أدوات كلّه قائلا:« وربّما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا لمسيس الحاجة إلى شرحها».[17] فهو يذكرها باسم المفردات تارة، وباسم الحروف في أخرى، كما يذكرها باسم الأدوات في غير موضع من كتابه. وعليه فإنّه ينحو بها منحى مخالفا للمرادي ومتطوّرا، على الرّغم من أنّه اقتفى أثره في المنهج والتّقسيم والمعالجة، كما يقول بعض الباحثين.[18]

فابن هشام إذا يرى أنّ بعض الأسماء أدوات، وكذا بعض الظّروف، إضافة إلى الحروف، موسّعا بذلك تناول المرادي الّذي اقتصر في كتابه على حروف المعاني وحسب. ولكنّه – أي ابن هشام – لا يسوق الأفعال الّتي تؤدّي الوظيفة نفسها على أنّها منها، وإذا كان أقرّ بوجود ما هو خارج عن الأدوات في باب مفرداته، فإنّ المرادي قد ساق بعض الحروف الّتي يشتدّ خلاف النّحاة في طبيعة حرفيتها في هذا المجال، كالشّين في لغة تميم[19] ، فتوسّع في هذا المفهوم، وقصر جهده على الحروف دون الأدوات. ويبدو أنه وابن هشام لم يحاولا تحرير القول في هذا العلم ووضع حد دقيق له، على الرّغم من تأخّرهما وانتهاء جهود الأسلاف إليهما، واكتفيا باختيار أحسن ما وصل إليها من هذه المفاهيم، وبترتيب الحروف ترتيبا منهجيا متطوّرا.

إنّ هذا الاختلاف في مفهوم الأداة بين النّحويين القدامى ينتهي بنا إلى أنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره، وأنّ هناك أفعالا وأسماء وظروفا تقوم بهذه الوظيفة، وأنّها تنضوي جميعا في هذه الحال تحت حدّ الأداة، وأنّ الحروف والأصوات الّتي تقوم بمهام صرفيّة أو لغويّة أو نحويّة بعيدة عن هذا المفهوم، وكذا أسماء الأفعال وبعض المصادر وغير ذلك، ممّا يقتصر في مدلوله على معنى معجميّ.

وإذا كان هذا هو مذهب القدماء في فهم الأداة وموقعها في أقسام الكلمة، فإنّ علماء اللّغة المحدثين لهم رأي آخر في هذا التقسيم بل إنّهم خرجوا عليه وأحاطوه بانتقاداتهم، ولعلّ أوّل من صرّح وأبان عن اعتراضه على اعتماد أهل اللّغة الأوائل تلك القسمة إبراهيم أنيس الّذي اتّهمهم بتقليد غيرهم من الأمم ففي رأيه إنّهم قنعوا«بذلك التّقسيم الثّلاثي من اسم وفعل وحرف، متّبعين ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها: الاسم، والكلمة، والأداة».[20] ففي اعتقاده إنّ العرب كان بمقدورهم أن ينظروا في لغتهم ويحدّدوا لها تقسيما يراعي أجزاء الكلام بعناية وتدقيق يناسب هذه اللّغة وخصوصياتها.

كما يرى أن العلماء العرب شقّ عليهم تحديد المقصود من هذه الأجزاء، فمالوا إلى التّحريف في الحدود واتّخذوا لكلّ قسم علامات تميّزه، وهو بذلك يتعجّب من طريقة تناولهم للحروف، لأنّهم على رأيه: «يكادون يجرّدونها من المعاني وينسبون معانيها لغيرها من الأسماء والأفعال »[21] ، لذا يخلص إلى أنّ فكرة الحرفيّة «كانت غامضة في أذهان النّحاة، وأنّ تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة ».[22]

واتّخذ إبراهيم أنيس في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسسا جديدة، فيذكر أنّ المعنى والصّيغة ووظيفة اللّفظ في الكلام هي الأسس الثّلاثة الّتي يجب ألاّ تغيب عن الأذهان حين التّفريق بين أقسام الكلم. ثمّ يقترح التّقسيم الجديد الّذي يشتمل على: (الاسم ،الضّمير ، الفعل، الأداة). وما يهمّنا في بحثنا هذا هو القسم الرّابع (الأداة)، ففي الوقت الّذي عاب على النّحاة القدماء تصرّفهم، نجده قد جعل هذا القسم «يتضمّن كلّ ما بقي من ألفاظ اللّغة، ومنها ما يسمّى عند النّحاة بالحروف سواء كانت للجرّ كما يقولون أو للنّفي أو للاستفهام أو للتّعجب، ومنها ما يسمّى بالظّروف زمانية كانت أو مكانية»[23] . وعليه يكون مفهوم الأداة عنده أيضا غير واضح؛ إذ صار عنواناً عامّاً يحتوي على أصناف مختلفة، وفي هذا الصّنيع إطلاقٌ وحكمٌ بالعموم قد «لا

يخدم البحث العلمي في مسألة من أهمّ مسائله، وهي تقسيم الكلم فإنّي أرى أن درج الظّروف بمجموعها، وإن شابهت الأدوات في التّعليق، وعدم الدّخول في جدول تصريفيّ، وليس لها صيغ معيّنة، إلاّ أنّ الأداة متأصّلة في الرّتبة وهي أشدُّ تأصّلاً من الظّروف والضّمائر ... فانفراد الأداة بالصّدارة يعتبر من أهمّ المميزات الشّكلية الّتي تميّز الأداة عن الظّروف ... ».[24] وبذلك يكون إبراهيم أنيس قد وقع في نفس العسر الّذي وقع فيه القدماء عندما حاول تحديد الأنواع وضبطها بتعريف جامع، ولاسيما الأدوات.

ومن اللّغويين المحدثين الّذين حاولوا التّجديد في مسألة تقسيم الكلم مهدي المخزومي، فقد أشار إلى أنّ الكوفيين كانوا يريدون بمصطلح (الأداة) ما كان يريده سيبويه (ت180هـ) بـ(الحروف)؛ لذا عدل المخزوميّ عن الحروف إلى الأدوات، وعرَّف (الأداة) بأنّها ما لا يدلّ على معنى إلاّ في أثناء الجملة، وذكر أنّ الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلّفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدلّ على معانيها إلاّ من خلال الجملة على العكس من الأسماء والأفعال، فدلالتها على معانيها بادية حتّى وإن لم تدخل في تركيب.[25] فهو بهذا الرّأي يشابه رأي الرّضي (ت688هـ) المتقدّم، وأشار أيضاً إلى أنّ ما تؤدّيه الأدوات هو التّعبير عن المعاني العامّة الّتي تطرأ على الجمل ممّا يقتضيه حال الخطاب ومناسبات القول، ومن هذه المعاني الاستفهام وله أدواته، وكذلك النّفي، والشّرط والتّوكيد والاستثناء والوصل، ولكلٍّ أدواته.[26] والّذي يعنينا في رأيه أنّه عدَّ الأدوات قسماً قائماً بنفسه، وإن كان قد توسّع فيها بعض الشّيء، وغيَّرَ اسمها مثل حال الكوفيين من الحروف إلى الأدوات.

وأهمّ من تناول موضوع تقسيم الكلم من العلماء المحدثين تمّام حسّان الّذي وجّه سهام نقده صوب النّحاة القدماء في طريقة تقسيمهم للكلمات، ورأى بأنّ أسسهم لم تكن واضحة، وغير مذكورة لنا، وأنّه « إذا نظرنا إلى تقسيمهم من خلال الدّراسات اللّغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

أنّ الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

أنّ هذا النّقد ينبني على أسس يمكن استعمالها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا ».[27]

وحدَّد تمّام حسّان الأسس الّتي رآها صالحة لبناء تقسيم جديد للكلم العربيّ وهي: الشّكل الإملائيّ المكتوب، والتّوزيع الصّرفيّ، والأسس السّياقية، والمعنى الأعمّ أو معنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية.[28]

وبناءً على هذه الأسس قسَّم الكلام العربيّ على سبعة أقسام هي:« الاسم والصّفة والفعل والضّمير والخالفة والظّرف والأداة »[29]، وينحصر كلامنا في القسم السّابع فيقول عن الأداة: إنّها « مبنى تقسيميّ يؤدّي معنى التّعليق، والعلاقة الّتي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضّرورة بين الأجزاء المختلفة في الجملة »[30]، وهي تنقسم عنده على نوعين:

الأداة الأصلية: وهي (حروف المعاني).

الأداة المحوَّلة : الّتي قد تكون ظرفية، أو اسمية، أو فعلية، أو ضميرية.[31]

يقول تمّام حسّان:« والتّعليق بالأداة أشهر أنواع التّعليق في اللّغة العربية الفصحى، فإذا استثنينا الإثبات والأمر بالصّيغة (قام زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وقُمْ)، وكذلك بعض جمل الإفصاح، فإنّنا سنجد كلّ جملة في اللّغة العربية الفصحى على الإطلاق تتّكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة ».[32] وقال أيضاً: «فالأدوات هنا تلخّص معاني النّفي والتّأكيد والاستفهام والأمر باللاّم والعرض والتّحضيض والتّمني والتّرجي والنّداء والشّرط الامتناعي والشّرط الإمكاني والقسم والتّدبة والاستغاثة والتّعجب،كلّ ذلك بالإضافة إلى ما للأداة من وظيفة الرّبط بين الأبواب المفردة داخل الجملة كالّذي نجده في حروف الجرّ والعطف والاستثناء والمعيّة وواو الحال أو من وظيفة أداء معنى صرفيّ عامّ كالّذي نراه في أداة التّعريف».[33]

إنّ المعاني الّتي أشار إليها الأستاذ تمّام حسّان هي نفسها الّتي عبَّر عنها مهدي المخزومي في حديثه عن المعاني العامّة الّتي تطرأ على الجمل. ويتّفق الأستاذان أيضاً حينما رأى المخزومي أنّ الحروفَ مفردةً لا تدلُّ على معنى، ومعانيها لا تتّضح إلاّ ضمن التّركيب، ورأى الأستاذ تمّام حسّان في هذا الشّأن أنّ الأدوات جميعا لا تدلّ على معان معجمية، لكنّها تدلّ على معنى وظيفيّ عامّ هو التّعليق. ثمّ تختصّ كلّ طائفة من الأدوات بوظيفة خاصّة كالنّفي والتّأكيد وغيرهما؛ إذ تكون الأداة العنصر الرّابط بين أجزاء الجمل كلّها، حتّى تتمكّن الأداة وحدها عند حذف الجمل أن تؤدّي المعنى كاملا كالّذي نراه في عبارات مثل: (لِمَ؟، وعمَّ؟، ومتى؟، وأين؟، وربّما ! وإنَّ ولعلَّ، وليت ...)، فيكون المعنى الّذي تدلّ عليه هذه الأدوات هو معنى الجمل كاملا، وتحدّده القرينة بالطّبع. وقد فصَّل الأستاذ تمّام السّمات الّتي تنفرد بها الأدوات عن بقية أقسام الكلام من حيث الرّتبة والتّضامّ والرّسم الإملائيّ والتّعليق والمعنى الجمليّ.[34]

إنّ توسّع أدوات البحث العلميّ مكَّنت العلماء المحدثين من رصد سمات الحروف الرّئيسة، وتتبّع طبيعتها وتحديد وظيفتها في بناء الكلام العربيّ، فلها المكانة المتينة في ربط أجزاء الكلام، وتعليق بعضه بأطراف بعض، وصياغة معنى الجملة إنّما يتوقّف على المعنى أو المعاني الّتي تؤدّيها الحروف داخل هذه الجمل.فهم وجدوا من سبقهم من القدماء قد اجتهدوا في توطئة مصطلح الأداة لإدخال أصناف أخرى من الكلم يعتقدون أنَّ من حقها أنْ تجمع مع الحروف، وهذا ما فعله إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، و تمّام حسّان، وتلميذه فاضل السّاقي. فقد جمع كلّ واحدٍ منهم مفرداتٍ يرى أنَّ لها صفاتٍ مشتركةٍ تسمح له بضمّها إلى (حروف المعاني) وتشكّل معها مجالا واحداً لأصناف الكلم في العربية بجامع مشترك، وكان هذا الجامع هو (إفادتها التّعليق)، على أنّ لكلّ مجموعة منها معنىً خاصاً بها.

القيمة التّعبيرية للأداة النّحوية:

لقد نشأت معاني الأدوات على أكتاف المفسّرين، وكانت تحليلاتهم النّواة الحقيقية لوجود هذا العلم. فقد حقّقت أبعادها وفرضت أهمّيتها على مدى القرون المتتابعة، واتّخذت هذه الأهمّية أشكالا متعدّدة، حتّى غدت عند العلماء عرفا وسنّة، ليس لأحد أن يتجاهلها إذا أراد أن يخوض في معاني القرآن.إنّها نوع من معارف التّفسير، واجبٌ خطير الشّأن لا غنى عنه عند السّيوطي[35]، وعلمٌ بارزٌ وضعت فيه الكتب الكثيرة، كما يذكر أغلب الدّارسين.

والجدير بالذّكر ههنا أنّ هؤلاء الأوائل كانوا يبينون معاني القرآن ويشرحون الآيات والنّصوص، من غير أن يكونوا على علم تامّ بمسألة الأدوات، ولكنّ عباراتهم كانت مادّة خصبة للّذين جاؤوا بعدهم كالفرّاء (ت207هـ)، وأبي عبيدة (ت209هـ)، والأخفش(ت215هـ)، والطّبري (ت310هـ)، والزّجاج(ت311هـ)، الّذين أفادوا من علوم العربية فطوّروا هذه المعاني، وكشفوا عن وجوهها وتقسيماتها.

تتمتّع الأداة بقيمة تعبيرية كبيرة في الشّرح والتّبيين، خصوصا في التّفسير فهي تشكّل في أغلب الأحيان مفتاحا أساسيا لمعرفة معاني الآيات وأبعادها وظلالها.وذلك لما تتميّز به من سمات الوصل والرّبط والتّركيب، ومن قدرة تكثيفية فيما تحمله من دلالات، تعدّ في الواقع مظهرا من مظاهر الاقتصاد اللّغوي.

فقد صرّح الطّبري أنّ (من) التّبعيضية مثلا هي اختصار لكلمة التّبعيض، فإذا قال القائل: أصبنا اليوم عند فلان من الطّعام، كان المراد شيئا منه[36]. و(على) و (اللام) تقعان مع مجروريهما مواقع الأسماء، فيجوز التّعاطف بينهما، وتسدّ مسدّ معانيها. يقول في توجيه: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[37]،«وإن قال قائل: وكيف عطف على (المريض) -وهو اسم- بقوله: ﴿أو على سفر﴾، و(على) صفة لا اسم؟ قيل: جاز أن ينسق بـ (على) على (المريض) لأنّها في معنى الفعل، وتأويل ذلك: أو مسافرا، كما قال جلّ ثناؤه:﴿ عَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَآئِماً﴾[38] فعطف بالقاعد والقائم على اللاّم التّي في (لجنبه) لأنّ معناها الفعل، كأنّه قال: دعانا مضطجعا أو قاعدا أو قائما».[39]

وذكر الرّازي (604 هـ) وغيره أنّ (يا) في نحو (يا زيد) معناها أنادي.[40] فالأداة في نظره تحمل مدلولا تعبيريا أساسيا، وتملك موقعا تركيبيا لا يقلّ شأنا عمّا تقوم به الأسماء أو الأفعال، بل هي تحلّ محلها وتغني عنها في بعض مواقعها. ويشير في مقام آخر إلى أنّ (ألا) في قوله تعالى:﴿ أَلا إِنَّ لِلّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[41] ذكرت لتنبه الغافلين وتوقظ النّائمين المشغولين في هذا العالم بالنّظر إلى الأسباب الظّاهرة، فيقولون: البستان للأمير والدّار للوزير، فيضيفون كلّ شيء إلى مالك آخر، لأنّهم مستغرقون في نوم الجهل، ممّا جعل الله الحق ينبّههم بهذا القول وباستعمال ((ألا)) فيه.[42]

وقد أفاد المفسّرون من هذه القدرة والأهميّة في بيان معاني التّنزيل، فجعلوا الأدوات منطلقا إلى فهم كثير من الآيات وأحكامها وظلالها البلاغية، وكانت وجوهها مدارا للاتّجاهات المتعدّدة في التّفسير والتّأويل، وميدانا فسيحا للخلاف والنّقاش بينهم متقدّمين ومتأخّرين.

لقد أولعوا بالاستفادة من هذه المعاني في تفسيراتهم، ويظهر ذلك في تتبّعهم الدّقيق للمراد من العبارات والكلمات، وبيان الفروق الدّقيقة في استعمالاتها، ولاسيما لدى الطّبري والزّمخشري والرّازي. فالطّبري مثلا يرى أنّ (التّابوت) من قوله تعالى:﴿ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[43] يفيد التّابوت الّذي عرفتموه وكنتم تستنصرون به، لأنّ (أل) ههنا عهدية لا تدخل إلاّ في كلام معروف عند المخاطبين، ولو كان تابوتا غير محدّد لجاء مجرّدا من (أل).[44] ويرى في قوله تعالى:﴿ بَل لَّعَنَهُمُ اللّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾[45] «تكذيب منه للقائلين من اليهود (قلوبنا غلف)؛ لأنّ قوله (بل) دلالة على جحده جلّ ذكره، وإنكاره ما ادّعوا من ذلك، إذ كانت (بل) لا تدخل في الكلام إلاّ نقضا لمجحود».[46]

والزّمخشري (ت538 هـ) يفيد من الفرق بين (الفاء) و(ثمّ) العاطفتين، في توجيه:﴿كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[47] ، فيقول:«فإن قلت لِمَ كان العطف الأوّل بالفاء والإعقاب بـ ثمّ؟ قلت: لأنّ الإحياء الأوّل قد تعقّب الموت بغير تراخٍ، وأمّا الموت فقد تراخى عن الإحياء، والإحياء الثّاني كذلك متراخ عن الموت إن أريد به النّشور تراخيا ظاهرا، وإن أريد به إحياء القبر فمنه يكتسب العلم بتراخيه. والرّجوع إلى الجزاء أيضا متراخ عن النّشور»[48]

وقد تكون هذه الاستفادة أيضا من استعمال الأداة وما تحتمله من وجوه نحوية جائزة، ذلك أنّ الوجوه ترتدّ إلى المعاني. ويبدو ذلك في إجازتهم لغير وجه من الأداة، واختلافهم في ترجيح أحدها أو تحديد بعضها. فهم يجدون لكلّ اتجاه في المعنى وجها للأداة، أو لكلّ وجه متبادر تفسيرا، يتفق وما نقلوه عن الأئمّة الأوائل بحيث تتّحد الأداة بالتّفسير، وتبرز أهميتها التّعبيرية في الوجوه المذكورة.

فالفرّاء مثلا يذكر أنّ (إنْ) في قوله تعالى:﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْواً لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾[49] بمعنى (ما) النّافية، على ما نقل عن المفسّرين، والتّقدير: ما كنّا فاعلين. ثمّ أجاز أن تكون شرطية، فيكون المعنى: إن كنّا فاعلين، ولكنّا لا نفعل[50]

والطّبري يروي عن بعضهم أنّ (من) في قوله تعالى:﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا﴾[51] زائدة، والمعنى يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها. ولكن خالفهم وجعلها للتّبعيض؛ لأنّ المعنى: يخرج لنا بعض ما تنبت الأرض من بقلها وقثّائها، لا كله.[52]

والزّمخشري يعتقد أنّ جعل (ما) مصدرية في قوله تعالى:﴿وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا، وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا..﴾[53] ليس بالوجه، لقوله بعدها:﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[54] وما يؤدّي إليه فساد النّظم. ويرى أن الوجه أن تكون موصولة، وأنّ (ما) أوثرت على (مَنْ) في ذلك لإرادة معنى الوصفية. كأن قيل: والسّماء والقادر العظيم الّذي بناها، ونفس والحكيم الباهر الحكمة الّذي سوّاها[55]

وتبرز أهمية هذا الجانب على نحو خاصّ في القراءات القرآنية، حيث تتعدّد القراءات مشهورها وشاذها، وتبدو فيها الأداة طرفا في هذا التّغيير ومفتاحا في فهم اتجاهها في التّفسير، وهنا تكثر الآراء ويزداد الخلاف. ونورد من ذلك أقوالهم في توجيه:﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[56]، فقد ذكر الطّبري أن عامّة قرّاء الأمصار قرؤوها: لا، مفصولة عن (أقسم)، وأنّ الحسن والأعرج قرآها: (لأقسم)، بمعنى: أقسم بيوم القيامة، ثمّ أدخلت عليها لام القسم، واختار هو القراءة المشهورة وذكر فيها عددا من الوجوه: أن تكون (لا) زائدة، ومعنى الكلام: أقسم بيوم القيامة، ونافية مؤكّدة للقسم، كما يقال في الكلام: لا والله، وجوابية ردّا لكلام قد مضى من كلام المشركين الّذين ينكرون الجنّة والنّار. ثمّ ابتدأ القسم فقال: أقسم بيوم القيامة وبالنّفس اللّوّامة، وذلك أنّ كلّ يمين قبلها ردّ لكلام لابدّ من تقديم (لا) قبلها، ليفرق بين القسم الّذي يكون نفيا والقسم الّذي يستأنف. ثمّ اختار الوجه الأخير.[57]

لقد اعتمد المفسّرون على معاني الأدوات ووجوها في تحليل كثير من النّصوص القرآنية، وبدت الأدوات لديهم عنصرا أساسيا في الفهم والتّوضيح، وعاملا حاسما في كثير من المواضع المشكلة، كما كانت ميدانا لخلافات متنوّعة أخرى.

وأخيرا يمكن القول إنّ مصطلح الحرف قد سبق مصطلح الأداة في الظّهور بوقت ليس بالقليل، وقد مرّ هذا المصطلح بتحوّلات ومراحل حتّى استقرّ على يد المتأخّرين من النّحاة، فأضحى الحرف يطلق على ألفاظ الأبواب الّتي تتضمّن الحروف فقط، مثل أبواب (حروف الجر) و(حروف العطف) و(الحروف المشبّهة بالفعل) و(الحروف الناصبة للفعل المضارع)، أمّا الأداة فهي أعمُّ وأشمل، إذ تطلق في الأبواب الّتي تشتمل مع الحروف على الأسماء أو الأفعال أو الظّروف. وقد ترسّخ هذا الفهم عند المحدثين، لذا نراهم حينما يريدون تعريفها صاروا يشيرون إلى النّاحية الوظيفية الّتي تجمع هذه المفردات؛ فالأداة «كلمة تؤدّي وظيفة نحوية عامّة، وهذه الوظيفة تتّضح بالتّعبير عن المعنى النّحوي العامّ للجمل والأساليب ».[58]، وهي أيضا « روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدلّ على مختلف العلاقات الدّاخلية بينها ».[59]

وبالفعل فهذه الروابط لها حضورها الكبير في توجيه المعنى في الجمل، وهي تمثّل مرحلة الارتقاء اللّغوي، وإلى هذا يُرجِع العلماء عدم ظهور الرّوابط في لغة الأطفال في المراحل الأولى من تعلّمهم اللّغة، فتبدو لغتهم عارية من الحروف والرّوابط ولا تظهر إلاّ في مرحلة متأخّرة جداً، فـ « أوّل ما نلحظه عند الطّفل ظهور أسماء الذّوات بادئ ذي بدء، ثمّ الأفعال والصّفات، ثم الضّمائر، وأخيرا الحروف، وما يشبهها من ظروف وأسماء شرط.. ».[60]

إن اللّغات الّتي تحوي ثروة أو وفرة في الحروف والأدوات لغات راقية، قد مرّت بمراحل تطوّر كبيرة، حتّى وصلت إلى تنوّع أساليب ربط الكلام وتعليقه « وقد أحرزت العربية بفضل أعمال شعرائها تطوراً عظيماً في هذه النّقطة يتجلّى في ذلك العدد المهمّ الّذي بلغته روابط التّعليق ».[61]

وعلى الرّغم من اختلاف المصطلح بين البصريين والكوفيين، واستعمال بعضهم (الحروف) والآخرين (الأدوات)، وما صار إليه المحدثون من فهم لمصطلح (الأدوات)، إلاّ أنّ حروف المعاني بقيت عند الجميع قسماً قائماً بذاته أو أساساً مهمّاً لصنفٍ قائمٍ برأسه – كما هي عند المحدثين – لها مميزاتها الخاصّة ووظائفها المعتمدة.

بن دومة النّاصر

الهوامش:

1)- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961م. 20./1

2)- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، د.ط، د.ت. 59./1

3)- ابن جني، الخصائص، تح: محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط د.ت. 34/1.

4)- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1994م. 589./1

5)- ابن جني، الخصائص، م س، 217./1

6)- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1992م. ص19

7)- لجنة من الأساتذة، المعجم الوسيط، إشراف عبد السلام هارون، المكتبة العلمية طهران، مادة (أدو).

8)- ينظر، سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م. 12./1

9)- المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط3، 1994م. 80/4.

10)- المصدر نفسه، 84./4

11)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973م. ص .55

12)- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، م س، ص 20.

13)- المصدر نفسه، ص 20.

14)- نفسه، ص .21

15)- نفسه، ص .21

16)- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط2، 1969م. ص 05.

17)- المصدر نفسه، ص .07

18)- ينظر، مقدمة الجنى الداني في حروف المعاني، م س، ص .05

19)- المصدر نفسه، ص .61

20)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م، ص 279.

21)ـ المرجع نفسه، ص .280
22)ـ نفسه، ص .280
23)ـ نفسه، ص .294
24)ـ فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977م. ص ص124، 125.
25)ـ مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1986. ص 45/37.
26)ـ المرجع نفسه، ص 45/37.
27)ـ تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1955م. ص 196.
28)- ينظر، مناهج البحث في اللغة، م س، ص 196-201.
29)ـ تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1994م. ص .133
30)ـ المرجع نفسه، ص 123.
31)ـ نفسه، ص 123.
32)ـ نفسه، ص 123.
33)ـ نفسه، ص 125.
34)ـ ينظر، فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، م س، ص 157-161.
35)ـ ينظر، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، القاهرة، ط3، 1941م. 247/1.
36)ـ ينظر، الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م. 310./1
37)ـ البقرة، الآية .185
38)ـ يونس، الآية 12.
39)ـ الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، م س، 218./3
40)ـ ينظر، الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م. 39./1
41)ـ يونس، الآية .55
42)ـ ينظر، الرازي، مفاتيح الغيب، م س، 113./17
43)ـ البقرة، الآية 248.
44)ـ ينظر، الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، م س، 466./4
45)ـ البقرة، الآية 88.
46)ـ الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، م س، 232./2
47)ـ البقرة، الآية .28
48)ـ الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، 1947م. 122./1
49)ـ الأنبياء، الآية .17
50)ـ ينظر، الفراء، معاني القرآن، تح محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة،دط، 1980م، 200/2.
51)ـ البقرة، الآية 61.
52)ـ ينظر، الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، م س، 15-14/2.
53)ـ الشمس، الآية 7،6،5.
54)ـ الشمس، الآية .8
55)ـ ينظر،الزمخشري، الكشاف، م س، 759./4
56)ـ القيامة، الآية .01
57)ـ ينظر، الطّبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، م س، 465/23- 466 .
58)ـ فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، م س، ص .262
59)- مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، شركة الربيعان، ط1، 1979م، ص .24
60)ـ محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م، ص .217
61) ـ هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى،ترعبد الصابور شاهين، المطبعة الكاثوليكية،بيروت،ط1، 1966م، ص 181.